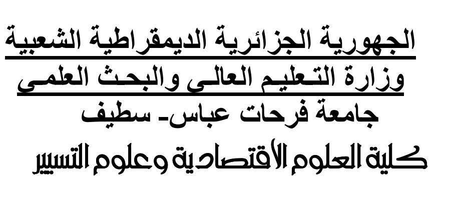






بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

44

الملتقى العلمي الدولي

حول



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

المقاومة الاقتصادية كبديل شرعي لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية

الدكتورة آمال شوتري

معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

المركز الجامعي برج بوعريريج

رقم الهاتف:0773/59/47/90

المقاومة الاقتصادية كبديل شرعي لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الوطن العربي

أعادت الأزمة المالية العالمية الأخيرة النقاش وبقوة حول الطبيعة اللاأخلاقية للنظام الرأسمالي، وإن كانت الدول الكبرى لا تقر بذلك علانية، لاسيما بعد تحميلها كما كان متوقعا الدول النامية وتحديدا الدول المصدرة للنفط مسؤولية ما يجري من تدهور في الأسواق الدولية، ومن ثم المساهمة الفعلية في الأزمة، على الرغم من أنها في حقيقة الأمر دول مستقبلة بشكل مباشر لتداعياتها.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة مناقشة بعض أوجه تداعيات الأزمة الاقتصادية(الرأسمالية) على الوطن العربي، وأهم المرتكزات الأساسية للمقاومة الاقتصادية كبديل شرعي لمواجهة هذه التداعيات.

نوافق إلى حد بعيد الطرح الذي يرى أن القرية الكونية التي تحدث عنها الكاتب الكندي ماك لوهانيان(Luhanian Mac) من خلال اعتباره أن العالم سيصبح أكثر إنصافا وعدلا، بفضل التطور التكنولوجي الذي سيسخر لخدمة الحرية والديموقراطية، سقطت وبشكل تراجيدي. إذ لم تسمح هذه التكنولوجيا إلا بظهور أسياد جدد يتحكمون في الحرية والديموقراطية من منظار ما يحقق لهم من سيطرة واستغلال، فهم يسلمون بالمطلق بأن قيمهم هي القيم الوحيدة الصائبة، ورفضهم ليس لثقافة الآخر فقط بل لكينونته.

ويعد التحول الحاصل في تحديد من هو(الآخر) من أخطر التحولات وأشرسها، فبعض المنظرين للعولمة أمثال لوسيانو بلليكاني(Luciano Pellcani)* وصموئيل هانتنغتون(Samuel Huntington)**، يرون أن الآخر هو ذلك المنتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية بعد التحول الذي عرفه العالم إثر سقوط الكتلة الشرقية، بمعنى الثنائية لم تعد هي الشرق(الشيوعي) والغرب، وإنما أصبحت الشرق(الإسلامي) والغرب. وتحول بذلك الوطن العربي والإسلامي إلى وعاء كبير يوضع فيه ما استجد من كوابيس الغرب في وقت تم تعويض عبارة(حضارة وهمجية)، بعبارة(الهمجيون الجدد) أو(همجيوا التاريخ الراهن) وهم نحن(العرب والمسلمون).(1)

وانطلاقا من ذلك نحتاج اليوم إلى مقاومة اجتماعية واقتصادية، تنصرف إلى ذلك التغيير الذي يضمن البقاء والوجود، من خلال الوعي بالخطر الذي يواجه الأمة وتجهيز الوسائل الكفيلة بمواجهته، التغيير الذي يسند التغيير الذي أكدت عليه الآية الكريمة(وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) لاسيما بعد إحياء مفاهيم الاحتلال في الألفية الثالثة.

مقاومة تتضمن تلك الحركية الإيجابية التي تحدث في المجتمع والمرتبطة بالحياة الشريفة، المرتكزة على المحافظة على إرثنا العربي الإسلامي والقائمة على احترام الآخر، من خلال تجسيد مبدأ الحياة بكرامة، الوفاء للماضي والانفتاح على المجتمعات الأخرى.(2)

حيث يبقى أهم تحدي هو ما يعيشه العالم من اختزال المفاهيم الأخلاقية لتعايش البشر إلى مفاهيم تجارية مادية بحتة، لا تحترم فيها أدنى القيم المتعارف عليها إنسانيا، مما يجعل الأبواب مفتوحة على كل الممكنات بالنظر إلى واقعنا الذي تشرذمنا فيه إلى درك فاق حدود الوصف. وتعد الأزمة المالية الاقتصادية الأخيرة من أبرز أوجه هذا التحدي. فما هي أهم تداعياتها؟ وما هي أهم مرتكزات المقاومة الاقتصادية التي تمكن الوطن العربي من اتقاء شر هذه الأزمة ولو بأقل ضرر؟

أولا: بعض أوجه تداعيات الأزمة الاقتصادية(الرأسمالية) على الوطن العربي.

لقد قيل الكثير حول تداعيات الأزمة الاقتصادية الرأسمالية على الوطن العربي نوجزها حسب تصورنا لحيثيات الموضوع في العناصر الآتية:

1- تكريس منطق القوة:

نؤيد إلى حد كبير من يرى بأن الأزمة مفتعلة وليست حقيقية، فالقضية في الأساس صراع بين العملتين القويتين الدولار والأورو، والدول العربية إن لم تتأثر من الأزمة ماليا كونها لا تملك أموالا مستثمرة في المصارف الأجنبية إذا ما استثنينا سندات الخزينة الأجنبية المضونة، فإنها بالتأكيد ستتأثر اقتصاديا، لاسيما في ظل تعايش ضعف الحراك الصناعي الاستثماري الحقيقي مع تحديات البطالة.

وهو ما تسعى الدول المتقدمة استخدامه للضغط أكثر على الدول العربية بالتدخل المباشر في شؤونها الداخلية وزعزعة الاستقرار فيها، والأمثلة في ذلك كثيرة(فلسطين، العراق، السودان والجزائر)، أوبتكريس بعض الاتفاقيات من منطق سياسة فرض الواقع، بإجبار الدول العربية على الدخول في اتفاقيات ولو على حساب المصلحة الوطنية المشتركة وحق الشعب العربي في الحرية، شبيهة أو نسخة طبق الأصل لاتفاقيات الكويز(اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة) التي أبرمتها كلا من مصر والأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية، بشراكة مع الكيان الصهيوني والتي تختلف جوهريا مع اتفاقية التبادل الحر، حسبما يوضحها الجدول أدناه.

فضلا عن كون هذه الاتفاقيات لم تحقق الكثير للاقتصاد الأردني والاقتصاد المصري على الرغم من ثمنها السياسي الكبير الباهض، فيكفي أن ايهود أولمرت وصفها بقوله " إن توقيع هذه الاتفاقية مع أكبر دولة عربية، هو أعظم حدث منذ سنوات طويلة، وأنه بموجب هذا التوقيع ستدخل "إسرائيل" العالم العربي من أوسع أبوابه ، وأنا آمل أن توقع الدول العربية كلها اتفاقيات من هذا النوع مع "إسرائيل" مستقبلا."(3)

أما بلغة الأرقام، فلقد بين تقرير لمجلة "مريب" الأمريكية الصادر في **2003/06/26** حول ما يسمى الشرق الأوسط أن أكثر من **80 %** من الشركات العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن شركات آسيوية ، تعمل في صناعتي النسيج والأمتعة وأن نحو عشرة آلاف عاملا فيها ليسوا أردنيين، كما أظهر التقرير ظروف العمل السيئة وتدني الحد الأدنى للأجور.

كما تشير الأرقام الرسمية إلى ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية(نسبة الملابس و المنسوجات فيها **96 %**) لكن يقابله استراد تقريبا كل مستلزمات صناعة النسيج من الخارج ، فلقد اقتربت قيمة الواردات من قيمة الصادرات، إذ بلغت قيمة الصادرات **9.3** مليون دينار أردني عام **1995**، وارتفعت عام **2002** إلى **289.7** مليون دينار أردني، لكن بالمقابل بلغ ما دفعته الأردن في استيراد المستلزمات **285.1** مليون دينار أردني لنفس السنة، بمعنى معظم الإيراد الناتج عن التصدير غطى الاستيراد. (4)

في حين يتوقع اقتصاديون "إسرائيليون" أن تحقق الاتفاقية " للاقتصاد الإسرائيلي" نحو **150** مليون دولار في العام الأول من تطبيقها. فضلا عن دخول السلع" الإسرائيلية" الأسواق العربية بعلامات تجارية مصرية تخفي مكوناتها "الإسرائيلية"، وهو ما يتنافى وقواعد الحرية التجارية بزعزعة ثقة المستهلك، فهو نوع من التحايل على المواطن العربي البسيط الذي مازال لا يعترف أصلا بالكيان الصهيوني.(5)

أوجه الاختلاف بين المناطق الصناعية المؤهلة(الكويز) ومنطقة التجارة الحرة

طبيعة المعاملة التجارية التفضيلية	المناطق الصناعية المؤهلة	منطقة التجارة الحرة
القطاعات التي تشملها	الصناعية فقط.	كل القطاعات بما فيها الخدمات.
النفاذ إلى السوق الأمريكي	فورا.	عادة ما يتم تخفيض التعريفة الجمركية وفقا للاتفاق ، وجرت العادة أن تكون عشرة سنوات حتى تصل التعريفة إلى الصفر.
قواعد المنشأ	35 % مكون محلي على أن يتضمن 11.7% مكون "إسرائيلي".	35 % مكون مصري كحد أدنى دون اشتراط لوجود مكون "إسرائيلي".
الإطار القانوني	تيسيرات نفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية يتم بين ثلاثة أطراف(مصر – الولايات المتحدة – "إسرائيل").	منطقة التجارة الحرة بين الولايات الأمريكية المتحدة و مصر.
المناطق التي ينطبق عليها الاتفاق	مناطق محددة داخل الولاية	الدولة ككل
طبيعة المعاملة	من طرف واحد حيث تتمتع مصر بمعاملة تفضيلية في الأسواق الأمريكية دون الالتزام بمنح ذات المعاملة للمنتجات الأمريكية في السوق المصرية.؟؟؟؟	معاملة تبادلية حيث تلتزم مصر بفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية ، ونفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة.

المصدر: آمال شوتري، بودريسة نعيمة، مرجع سابق، ص **114**.

2 - تكريس مفهوم الاستغلال: ستسعى الدول المتقدمة لحل الأزمة انطلاقا من مسؤوليتها أمام شعوبها على حساب الدول المستضعفة، فيتكرس مبدأ غياب العدالة التوزيعية أكثر، هذا الغياب الذي يعد أصلا من الميزات الأساسية الدالة على المجتمع العربي وهو أمر غاية في الخطورة، كونه يضعف التلاحم الاجتماعي، ويقوي الصراع والعداء بين بعض الفئات الاجتماعية التي تتمتع بالجاه والنفوذ والفئات الأخرى، مما يجعل الأجواء مهيأة للهياج الجمعي، وإشاعة الفوضى والتخريب عند حدوث أي أزمة في المجتمع. والمجتمع العربي يحفل بهذه الأنماط السلوكية، وإن كان غياب الظروف المهيأة لها

يجعلها مستترة أو كامنة. فلقد أشارت دراسات نفسية كثيرة على سبيل المثال، أن أسباب العنف الملاحظ مؤخرا في الملاعب، يعود بدرجة أساس للكبت الاجتماعي الذي يعيشه الشباب، بسبب المشاكل والضغوط الاجتماعية التي يعاني منها.

كما أن غياب العدالة، سيضعف من عملية الإبداع في المجتمع ويفرغه من ذوي المهارات على أساس الانطباع الذي سيكونه الفرد لاحقا بمساواة الإنسان المبدع بنظيره العادي. سواء في المكانة الاجتماعية أو في الأجر الذي يتقاضاه كل منهما، مما يؤدي إلى عزوف الصغار عن الدراسة، ومن ثم إشاعة الأمية التي يعاني منها الوطن العربي أصلا، لاسيما بالنسبة لفئة النساء

كما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم 1: الأمية في الوطن العربي

الدول	إجمالي السكان	إجمالي السكان الأميين		الأمية عند النساء	
		بالملايين	نسبة من إجمالي السكان	بالملايين	نسبة من إجمالي السكان
المغرب	32.20	15.55	48.3	07.02	60.6
الجزائر	32.12	09.63	30	06.26	39
تونس	09.97	02.57	25.8	01.77	35.6
ليبيا	05.63	00.97	17.4	00.78	28
مصر	75.11	31.77	42.3	19.94	53.1
الأردن	05.61	00.48	08.7	00.38	13.7
لبنان	03.77	00.47	12.6	00.33	17.8
سوريا	18.01	04.18	23.1	03.24	36
المملكة العربية السعودية	25.79	05.46	21.2	03.76	29.2
العراق	25.37	10.04	39.6	09.58	75.6
السودان	39.14	15.23	38.9	09.68	49.5
الإمارات العربية المتحدة	02.52	00.55	22.1	00.23	18.3
الكويت	02.25	00.37	16.5	00.20	18.3
عمان	02.90	00.70	24.2	00.47	32.8
قطر	00.84	00.14	17.5	00.06	15
اليمن	20.02	09.96	49.8	07	70
البحرين	00.67	00.07	10.9	0.005	15
الصومال	08.59	05.34	62.2	03.18	74.2
جيبوتي	00.47	00.15	32.1	00.09	41.6
موريطانيا	03.08	01.78	58.3	01.04	68.1
فلسطين	01.37	–	–	–	–
الوطن العربي	313	114.96	36.88	75	47.9
الإتحاد الأوروبي	454.54		1.39		

Source: **KHELADI MOKHTAR ,** Le poids économique du Monde Arabe en Méditerranée,Revue Algérienne de MANAGEMENT, INPED, Boumerdès, L'Algérie, Décembre 2007, P51.

3 – صيغ التمويل الإسلامي كلمة حق يراد بها باطل في الدول المتقدمة

يقول البروفسور جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وليندا بيلمز في كتابهما المعنون بـــ (حرب الثلاث تريليونات دولار)" إن الكلفة المباشرة وغير المباشرة لحرب

العراق(احتلال العراق) على الاقتصاد الأمريكي بلغت على الأقل وبحسابات صارمة للغاية، أكثر من ثلاثة تريليونات من الدولارات" فاحتلال العراق كلف الخزينة الأمريكية **845** مليار دولار بشكل مباشر مما زاد من تفاقم العجز الحكومي الأمريكي، ويضيفان " أن حل الحكومة الأمريكية للمشكلة يكمن في الإستلاء على الصناديق السيادية العربية. وهي الصناديق الاستثمارية العربية المملوكة التي تحتوي أصولها المالية، الأسهم، السندات، العقارات، المعادن الثمينة وغيرها"(6).

ولن نبالغ إن قلنا أنه، إن كانت قد استطاعت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مع شركاتها المتعدية الجنسية الإستلاء بشكل مباشر على الودائع العراقية وبعض المنظمات الخيرية(محاور الشر كما تسميها)، فإنها لا يمكن أن تفعل الشيء نفسه مع الدول العربية الصديقة الأخرى، فجاءت فكرة الحديث عن صيغ التمويل الإسلامية وأهميتها، ومن ثم إمكانية تبنيها في الدول المتقدمة للتخفيف من تداعيات الأزمة، للسطو على المدخرات العربية عندها لاسيما الخليجية منها وجزء من الصناديق السيادية.

فحكومات هذه الدول وشركاتها تدرك تماما أن الربا وحده من يضمن لها السيطرة على ثروات العالم، والحديث عن صيغ التمويل الإسلامي ليس إلا فقاعة إعلامية، استخدام مرحلي نفعي. وإن كان هناك من يرى بأنها فرصة تاريخية لتطبيق هذه الصيغ، وهو شيء نثمنه، لكن نتمنى أن نستغلها في إقناع أصحاب القرار عندنا في حل أزماتنا نحن، وليس أزمة النظام الرأسمالي المتوحش الذي قضى على الأخضر واليابس في وطننا العربي بشكل خاص وإفريقيا بشكل عام.

ثانيا: المرتكزات الأساسية للمقاومة الاقتصادية.

تتضمن المقاومة الاقتصادية الكثير من الآليات لمواجهة التحديات التي يمكن أن تفرزها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008 أهمها:

1 - **التركيز على العامل الداخلي:** ويحدث ذلك بالاهتمام **بالعنصر البشري** بوصفه ميزة تنافسية مهمة جدا إذا ما حسن استثمارها، وتفعيل **فكرة التنمية المحلية،** فنحن نؤمن مثلما أن القطاع الخاص هو شريك مهم للقطاع العام وليس بديلا عنه، فإن التنمية المحلية من خلال مؤسساتها المحلية بمختلف أنواعها(الإدارة المحلية، الجامعة، الجمعيات وغيرها) ، هي شريك أيضا للحكومة المركزية في صنع السياسات وتطبيقها، انطلاقا من كون صناع القرار المحليين هم أكثر الماما بالشأن المحلي وأكثر قدرة على الاتصال المباشر بالمواطن.

2 - **استغلال الهاجس الطاقوي:** يبقى الهاجس الطاقوي من أهم أدوات المقاومة الاقتصادية والاجتماعية وأكثرها فعالية على الرغم من نقاط الضعف الكثيرة، لاسيما في ظل الإمكانات التي يحوزها الوطن العربي حسبما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم 3: إمكانيات الوطن العربي

إمكانيات الوطن العربي	نقاط ضعف الوطن العربي
الطاقة، حيث يشكل إنتاج الوطن العربي من النفط 26.78 بالمائة من الإنتاج العالمي، بالمقارنة مع 03.48 بالمائة بالنسبة لأوروبا و10.26 بالمائة للولايات المتحدة الأمريكية. سوق واعدة وبأكثر من 300 مستهلك. موقع استراتيجي ومجتمع شبابي.	ندرة في الموارد المائية. ارتفاع نسبة الأمية. ارتفاع الإنفاق على الغذاء. التبعية البترولية(ضعف القطاع الإنتاجي خارج النفط)

KHELADI MOKHTAR , 0PCIT, P59, P63.

فالوطن العربي والإسلامي يتميز بضخامة حجم الاحتياطي النفطي بالمقارنة مع دول أخرى، السعودية والعراق وحدهما يزيد فيهما الاحتياطي النفطي عن **100** مليار برميل، والاحتياطات التي تقارب المائة مليار برميل والتي تلي السعوديا والعراق موجودة فقط في الإمارات والكويت وإيران بالمقارنة مع فنزويلا بـــ **77** مليار برميل، روسيا بـــ **48** مليار برميل، وأمريكا بـــ **30** مليار برميل.

أما بالنسبة للجزائر وإن كانت لا تتمتع إلا بمخزون متواضع في الاحتياطي النفطي في حدود **12** مليار برميل حسب الإحصائيات الأخيرة، فإنها تتمتع بمزايا كبيرة في مجال الغاز الطبيعي إذ تدعم الاحتياطي الغازي للجزائر خلال السنتين الأخيرتين متجاوزا **1000** مليار مكعب مع إمكانات اكتشاف وأعده في هذا المجال، وتصنف شركة سوناطراك اليوم في الرتبة **12** من أصل **100** شركة نفط عالمية.(7)

المستوى المنخفض لتكاليف استخراج النفط بالمقارنة مع إنتاج المناطق ومصادر الطاقة الأخرى، فالعراق الذي يملك ثاني اكبر احتياطي بالعالم والذي يقدر بأكثر من **200** مليار برميل وبنوعية جيدة تبلغ تكلفة استخراج النفط فيه من **1** إلى **1.5** دولار للبرميل، في حين تبلغ تكلفة استخراج النفط في حقول العالم الأخرى كماليزيا وسلطنة عمان **5** دولار للبرميل، ومن **6** إلى **8** دولارات للبرميل في روسيا والمكسيك، ومن **12** إلى **16** دولار للبرميل في بحر الشمال، وبـــ **20** دولار للبرميل في تكساس ومناطق أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.(8)

فضلا عن التوزيع الجغرافي المناسب والقريب من الأسواق لحقولها النفطية فأغلبها يقع في اليابسة وقريب من منافذ التصدير، لذلك تنظر الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط العربي والإسلامي على أنه جزء من أمنها القومي، وهي مستعدة للحصول عليه بكل الطرق لضمان ديمومة تدفقه وبأقل التكلفة وفي بيئة تسيطر عليها.

فالوطن العربي يمكن أن يستغل كل هذه المميزات، خاصة بعد أن أكدت الأزمة المالية الأخيرة العوامل الحقيقية التي لعبت دورا كبيرا في أزمات الاقتصاد العالمي، منها: المضاربة في البورصات، القروض

المصرفية قصيرة الأجل، الاختلالات المالية والنقدية والمؤسسية، وإزالة نظم الرقابة الحكومية على دخول رؤوس الأموال الأجنبية.

فعلى سبيل المثال الإدعاء سابقا بان انخفاض أسعار البترول هو الذي أدى إلى إنعاش اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا بعد أزمتها المالية، هو إدعاء يغفل السبب الحقيقي أو الرئيسي للأزمة، وهو المضاربة الأجنبية في أسواق البورصات وإزالة نظم الرقابة الحكومية على حركة الاستثمار الأجنبي غير المباشر وإغراق المؤسسات المالية في القروض المصرفية، مع عدم قدرة تلك المؤسسات على سداد هذه القروض بأوقات استحقاقها. فضلا عن انتعاش هذه الاقتصاديات رغم ارتفاع أسعار النفط.

حيث كشفت الإحصاءات المتاحة في الربع الأول من عام **2001** أن أوبك كانت ناجحة في تحديد نوع من التوازن بين الطلب على النفط ومستويات الإنتاج، على الرغم من إدعاء الدوائر النفطية أن سبب ارتفاع أسعار النفط هو عدم استجابة أوبك لزيادة الطلب العالمي على النفط بالوقت المناسب والكميات المطلوبة.(9)

	عام 2000	**الربع الأول من عام 2001**
-الطلب العالمي على النفط.	**76 مليون برميلا يوميا**	**76.6 مليون برميل يوميا**
-الإنتاج النفطي من خارج أوبك.	**49 م ب/ي**	**49.5 م ب/ي**
-الطلب على نفط أوبك.	**27 م ب/ي**	**27.3 م ب/ي**
-إنتاج أوبك كمتوسط.	**28 م ب/ي**	**29.3 م ب/ي**
-الإنتاج العالمي للنفط.	**77 م ب/ي**	**77.8 م ب/ي**
-حركة الخزين.	**1 م ب/ي**	**2 م ب/ي**

المصدر :إستراتيجية السعر المنخفض، مرجع سابق ص96.

3 - استغلال الهاجس الأمني للهجرة السرية:

بلغ عدد التأشيرات التي تمنح سنويا على مستوى القنصليات الثلاث في الجزائر(على سبيل المثال) حسب مصادر رسمية(حسبما جاء في جريدة الشروق، 2009/07/06، العدد 2655) باتجاه فرنسا 180 ألف تأشيرة، وهو أمر يجعل الجزائر في مقدمة جميع دول العالم على هذا المستوى، وتشمل التأشيرات جميع الأنواع، القصيرة، المتوسطة والطويلة المدى. 4 آلاف منها للطلبة لاستكمال الدراسة، وهو رقم يفوق ذلك الموجه لمختلف الدول المغاربية حسب تصريحات السفارة الفرنسية. وأسباب اختيار فرنسا كثيرة: تاريخية، مرتبطة بالاستعمار، اجتماعية كون عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا قارب المليونيين، اقتصادية للبحث عن فرصة عمل وأخيرا عامل اللغة.

أيضا سجلت الجزائر المرتبة الثالثة عربيا ضمن قائمة الراغبين للهجرة للولايات المتحدة الأمريكية بعد كل من مصر والمغرب، فلقد بلغ عدد الجزائريين الفائزين بالبطاقة الخضراء 4211 جزائريا خلال السنوات، 2007، 2008، 2009.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن كل واحد من هؤلاء يخضع لاستجواب في السفارة الأمريكية مقابل 5 ملايين سنتيما من أجل إجراء المقابلة، بمعنى ما مجموعه 21 مليار سنتيما، فضلا عن تكاليف ترجمة لكل الوثائق المطلوبة للإنجليزية بـــ 10 ملايين سنتيما.

أما طلبات التأشيرة العادية فلقد تلقت السفارة الأمريكية 6027 طلب تأشيرة من قبل الجزائيين سنة 2008.

والذين لم يتمكنوا من الحصول على التأشيرة للخارج ولجوا باب الهجرة السرية أو ما يصطلح عليه(الحرقة)، خاصة باتجاه البلدان الأوروبية فرنسا،ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، انجلترا، هولندا. وهي مؤشرات تنذر بحجم الكارثة، لاسيما وأن الهجرة السرية لم تعد حكرا على أبناء المغرب العربي، بل تعدته إلى دول افريقية وعربية أخرى وحتى آسيوية.

فلقد أشار تقرير للبحرية الجزائرية مؤخرا، أن عدد الذين فقدوا حياتهم خلال عمليات العبور وتم العثور على جثثهم شهد زيادة واضحة في السنوات الأخيرة، إذ ارتفع هذا العدد من 29 حالة سنة 2005 إلى 73 حالة سنة 2006 إلى 93 حالة سنة 2007. كما تم توقيف نحو 1500 مهاجرا غير شرعي سنة 2007. أما عدد المفقودين فبلغ المئات، حسب طلبات الأسر الباحثة عن أبنائها لدى أجهزة الهلال الأحمر الجزائري.(10) فضلا عن 386 مهاجرا سريا أوقفتهم مصالح الدرك الوطني مابين جانفي وجوان 2009 في غرداية وحدها، ومن جنسيات مختلفة مالية، نيجيرية وغينية.

فعلى الدول المتقدمة أن تعي خطورة ذلك بالمساعدة الجادة والحقيقية في إحداث قفزة تنموية نوعية وفي إفريقيا تحديدا التي تتحمل الدول المتقدمة مسؤولية تاريخية اتجاهها، وألا تطلب منا أن نكون دروعا بشرية في مواجهة الأعداد الهائلة التي ترغب في الهجرة للضفة الأخرى، لما لهذه الهجرة من تداعيات خطيرة اقتصادية، أمنية وسياسية.

والجزائر على سبيل المثال، تملك حدودا كبيرة جدا تحتاج لجهود هائلة للتحكم في هذه الظاهرة ومحاربة عصابات التهريب، وإلا ستجد الدول المتقدمة نفسها مجبرة على استقبال عشرات الملايين من المهاجرين. فمن هو مستعد للموت لأن يصل إليها، مستعد أن يفعل كل شيء مستقبلا لتأمين حاجياته.

أخيرا تبقى الطاقة(خاصة الغاز الطبيعي) والهجرة السرية في اعتقادنا، على الأقل في المدى المتوسط، تشكل هاجسا حقيقيا للدول المتقدمة، يمكن استغلاله كورقة تفاوضية حقيقية، إن صدقت النوايا وتوحدت القلوب على تحقيق مصالح هذا الوطن الذي عانى الكثير ولا يزال.

يجب أن نؤكد أيضا ونحن نتكلم على المقاومة الاقتصادية على الإرادة السياسية الحقيقية، فإن لم تتحرك هذه الإرادة في ظل الأوضاع الكارثية التي نعيشها فمتى سيحدث ذلك؟؟؟

فضلا عن التأكيد على مفاهيم **الوطنية** وليس **المواطنة فقط**، فالمواطنة تعنى بمسألة الحقوق والواجبات، ويمكن لأي كان أن يعيشها في أي بقعة على هذه الأرض بمجرد حصوله على الجنسية، لكن **الوطنية هي أبعد من ذلك إنها الإحساس بالانتماء وبالتضحية وتحقيق المستحيل.**

فصحيح قد تلد الأزمة الهمة ولا يتسع الأمر إلا إذا ذاق، لكن، لا يمكن أن يحدث ذلك إلا بأن نعيش هذا الإحساس في أبهى صوره ونجسد ذلك...

المراجع:

1 – ليلى برطيط، (حرب الخليج) في الصحافة الأمريكية اللاتينية، الوطن العربي وأمريكا اللاتينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، **2005**، ص **328.**

2 – آمال شوتري، المقاومة الاجتماعية...البديل الشرعي للتغيير عند الشباب العربي(رؤية اقتصادية)، الملتقى الوطني الأول حول التغيير الاجتماعي والشباب الجزائري، قسم علم الاجتماع، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لولاية برج بوعريريج، الجزائر، **22/21** أبريل **2009.**

3 – الكويز كارثة الختام، راجع في ذلك الموقع:

Http:// www/al-arabv.com/articles/939/041219-939-fct01.htm

_ إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، أعمال المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية، القاهرة **28**، **31**، ديسمبر **2002**، مركز البحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، **2003.**

– الكويز كامب ديفيد جديدة، راجع في ذلك الموقع:

Http:// www.an-movr.com/191/economv/economvo/.htm

4 – الكويز بين التأييد والمعارضة، راجع الموقع:

Http:// www.aljesr.nL/economicsl23120057.htm

5 – آمال شوتري، بودريسة نعيمة، قراءة في اتفاقية الكويز، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد**15**، ديسمبر **2006** ، ص **116.**

6 – الأزمة المالية العالمية **2008**، سلسلة أتعرف على، دار البحار للطباعة والنشر، الجزائر، **2008**، ص **55.**

7 – آمال شوتري، السيطرة على النفط...الوجه الآخر للتنمية المستدامة(حالة العراق)، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أفريل **2008.**

8 – آمال شوتري، السيطرة على النفط...الوجه الآخر للتنمية المستدامة(حالة العراق)، مرجع سابق.

9 – إستراتيجية السعر المنخفض للنفط: الأبعاد والانعكاسات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد **4** ،السنة الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، **2001**، ص(**62..118**).

10 – ميلاط نظرة، عوارم مهدي، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) لدى الشباب الجزائري، المفهوم والأسباب والآثار الاجتماعية، الملتقى الوطني الأول حول التغيير الاجتماعي والشباب الجزائري، قسم علم الاجتماع، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لولاية برج بوعريريج، الجزائر، **22/21** أبريل **2009.**